

أهمية تطوير وسائل الدفع الإلكتروني في تنشيط التجارة الإلكترونية بالجزائر The importance of developing electronic payment methods in activating e-commerce in Algeria

بكيحل الشريف، مخبر إدارة الابتكار والتسويق، جامعة سيدي بلعباس، طالب دكتوراه، cbekihel@gmail.com
بكيحل عبد القادر¹، مخبر الأنظمة المالية والمصرفية والسياسات الاقتصادية الكلية في ظل التحولات العالمية، جامعة الشلف،
bekihal@gmail.com، أستاذ،

تاريخ النشر: 2025/12/30 تاريخ القبول: 2024/03/09 تاريخ الارسال: 2023/11/30

ملخص

تعتبر وسائل الدفع أدوات يستطيع من خلالها الأفراد والمؤسسات تسوية التزاماتهم ودفع أثمان السلع والخدمات التي يحصلون عليها، ومع تطور التجارة الإلكترونية والتطورات التكنولوجية المتسارعة، لم تعد وسائل الدفع التقليدية تسير الوضعية الجديدة، ولذلك ظهرت وسائل دفع إلكترونية تسهل العمل والتقليل من المشاكل والعراقيل التي أفرزتها وسائل الدفع التقليدية. وقد حتمت هذه التطورات على الدول ضرورة مسايرة التحولات الجديدة، والجزائر بدورها لم تبق في منأى عن ذلك، حيث تدخل المشرع الجزائري بإصدار تشريع منظم للتجارة الإلكترونية، وذلك بإصدار القانون 05/18 المحدد للقواعد العامة للتجارة الإلكترونية قصد التكفل بالمتطلبات القانونية والتنظيمية والتقنيات التي تسمح بتطوير المبادلات الإلكترونية. الكلمات المفتاحية: التجارة الإلكترونية، وسائل الدفع الإلكتروني، القانون 05/18.

تصنيف JEL: L81, E42

Abstract

Payment tools are considered tools through which individuals and institutions can settle their obligations and pay for the goods and services they obtain. With the development of e-commerce and rapid technological developments, traditional payment methods no longer keep pace with the new situation.

Therefore, electronic payment methods have emerged that facilitate work and reduce the problems and obstacles created by traditional payment. These developments have necessitated the need for countries to keep pace with the new transformations, and Algeria, in turn, did not remain immune to this, as the Algerian legislator intervened by issuing legislation regulating electronic commerce, by issuing Law 18/05 specifying the general rules of electronic commerce in order to take care of the legal and regulatory requirements and technologies that allow the development Electronic exchanges.

Key words: e-commerce, electronic payment tools, the law 18/05.

Jel Classification Codes : L81, E42

¹المؤلف المرسل: بكيحل عبد القادر، bekihal@gmail.com

مقدمة

نظرا للصعوبات التي واجهت التجارة الإلكترونية باستخدام وسائل الدفع التقليدية، كان لا بد من ظهور وسائل دفع إلكتروني من أجل خفض التكاليف وتقليل معاناة الزبائن مع توفير الوقت، خاصة مع الاستخدام الواسع لها في ظل الانتشار الواسع للتجارة الإلكترونية، مما جعل دول عديدة تعطي أهمية بالغة لها للاستفادة من المزايا التي تحققها. والجزائر بدورها ليست في منأى عن هذه التطورات، بضرورة تطوير القطاع المصرفي والاعتماد على وسائل الدفع الحديثة لتفعيل التجارة الإلكترونية. وعليه يتم تركيز هذه المداخلة على المحاور التالية:

المحور الأول: مفهوم وسائل الدفع الإلكتروني والتجارة الإلكترونية

المحور الثاني: واقع التجارة الإلكترونية في الجزائر في ظل استخدام وسائل الدفع الإلكتروني

I- مفهوم وسائل الدفع الإلكتروني والتجارة الإلكترونية

I-1- تعريف وسائل الدفع الإلكتروني:

تعرف وسائل الدفع الإلكترونية في المادة 6 الباب الأول من القانون 05/18 بأنها "كل وسيلة دفع مرخص بها طبقا للتشريع المعمول به تمكن صاحبها من القيام بالدفع عن قرب أو عن بعد، عبر منظومة إلكترونية" (زربوط، 2019، صفحة 53).

ويقصد بها أيضا عملية تحويل الأموال التي هي في الأساس ثمن لسلعه أو خدمه بطريقه رقميه أي باستخدام أجهزه الكمبيوتر وإرسال البيانات عبر خط تليفوني أو شبكة ما أو أي طريقه لإرسال البيانات، وتعرف أيضا على أنها الوسيلة التي تمكن صاحبها من القيام بعمليات الدفع المباشر عن بعد عبر شبكات الاتصالات (حجاز بيومي، 2002، صفحة 25).

I-2- أنواع وسائل الدفع الإلكترونية

I-2-1- بطاقات الائتمان

بطاقة خاصة يصدرها البنك لعامله لتمكنه من الحصول على السلع والخدمات من المحلات وأماكن معينه تعد بطاقة الائتمان أداة وفاء وائتمان في أن واحد. وتنقسم بطاقات الائتمان حسب نوع التسهيلات إلى نوعين:

البطاقات العادية:

مجرد أداة تمكن الجهة التي أصدرتها من استفاء قيمه التعاملات المالية التي يجريها حامل البطاقة من رصيده الدائن مباشرة، ومن ثم فإن البنك لا يقدم لحاملها أي قرض تسبيقي بل يشترط أن يكون رصيد العميل كافيا لتغطيه قيمه العملية. ولها ثلاثة أشكال هي بطاقة الحساب الجاري، بطاقة الأجور المدفوعة مسبقا وبطاقة الخصم الفورية (غسان، 2012، صفحة 577).

البطاقات الائتمانية:

تتميز بأن حاملها يستطيع استخدامها دون أن يكون له حساب لدى البنك المصدر، وفي حاله امتلاكه لحساب فلا يشترط توافر الرصيد الخصم ما عليه من مستحقات، حيث إن البنك المصدر يلتزم بدفع تلك المستحقات من حسابه ثم يعود ويحصلها من حاملها بمواعيد دورية.

أما حسب جهة الإصدار، فنجد فيها بطاقات صادرة عن مؤسسات مالية عالمية وبطاقات صادرة برعاية وترخيص من منظمات وهيئات عالمية.

I-2-2- المحافظ الإلكترونية:

المحافظ الإلكترونية هي عبارة عن تطبيق إلكتروني ينظم جميع الحركات المالية، تحتوي هذه المحافظ على جميع بيانات المستخدم لتلك البطاقة بصيغه مشفرة ويتم، وبالتالي تثبيتها على الحاسب الشخصي أو تخزينها على إحدى الأقراص الصلبة أو أي أداة أخرى يمكن عن طريقها حفظ تلك البيانات واستخدامها للدفع عن طريق شبكة الإنترنت. وتحقق المزايا التالية:

- توفر مكان تخزين آمن لبيانات بطاقة الائتمان والنقد الإلكتروني.
- تجعل السوق أكثر كفاءة.
- تساعد مستخدمها من تتبع المشتريات التي أرادها والحصول على إيصال عن هذه المشتريات.

I-2-3- البطاقة الذكية:

هي بطاقة تحوي معالج دقيق يسمح بتخزين الأموال من خلال البرمجة الأمنية والتأكد من سلامة كل معاملة من الخداع، وتستطيع هذه البطاقة التعامل مع بقية الحواسيب ولا تتطلب تفويض أو تأكيد لصلاحيات البطاقة من أجل نقل الأموال من المشتري إلى البائع (بركات و طيبي، 2019، صفحة 128).

I-2-4- النقد الإلكتروني:

عرفته المفوضية الأوروبية بأنه قيمة نقدية مخزونه بطريقه إلكترونية على وسيله إلكترونية كبطاقة أو ذاكرة كمبيوتر ومقبولة كوسيلة للدفع والوفاء بواسطة متعهدين غير المؤسسة التي أصدرتها، ويتم وضعها في متناول المستخدمين باستعمالها كبديل عن العملات المعدنية والورقية (هادف، 2014، صفحة 270).

I-2-5- الشيكات الإلكترونية:

الشيك الإلكتروني عبارة عن بيانات يرسلها المشتري إلى البائع عن طريق البريد الإلكتروني المأمّن وتتضمن هذه البيانات التي يحتويها الشيك البنكي، تحديد مبلغ الشيك واسم المستفيد واسم من أصدر الشيك وتوقيعه، ويكون هذا التوقيع عن طريق رموز خاصة (زربوط، 2019، صفحة 56).

I-2-6- الهاتف الجوال:

حاولت الشركات المتخصصة تحويل الهواتف الذكية إلى محفظات إلكترونية لتخزين البطاقات الائتمانية، بدلا من استخدام البطاقة كل مرة لإتمام بعض عمليات الدفع الإلكتروني (عامر، 2013، صفحة 26).

I-3- مفهوم التجارة الإلكترونية

تشير التجارة الإلكترونية إلى جميع عمليات التبادل التجاري للسلع والخدمات، والتي تتم بين المنتجين وبعضهم البعض أو بين المنتجين والمستهلكين سواء على المستوى المحلي أو الدولي، من خلال مجموعة مركبة ومتقدمة من تكنولوجيا الاتصالات السلكية واللاسلكية والحاسب في إطار سوق عالمية هي الشبكة الدولية للمعلومات (الإنترنت) (محرز و صيد، 2010، صفحة 270).

I-4- خصائص التجارة الإلكترونية:

يدرك رجال الأعمال أن التجارة الإلكترونية تجعلهم في وضع أفضل للاستفادة من تكنولوجيا المعلومات، فعند مقارنة الخصائص الأساسية للتجارة الإلكترونية عبر الإنترنت (التي تمنحها القدرة على تحويل وتبديل الممارسات التجارية) مع خواص الهاتف العادي، نجد أن الهاتف هو تكنولوجيا وسيطة ولها وصول عالمي، لكن التجارة الإلكترونية عبر الإنترنت تخلق فرصا لا يستطيع الهاتف العادي أو البريد العادي ولا حتى وسائل الاتصال المعروفة الأخرى من تحقيقها. كما أن خصائص التجارة الإلكترونية تغير الطريقة التي يتم بها تنفيذ العملية التسويقية وتسحب البساط من تحت أرجل المسوقين وإعطائه إلى المستهلكين. فالتجارة الإلكترونية حققت تغييرات في النشاط التسويقي بعدد من الطرائق منها: (باسمة، 2012، الصفحات 216-217)

- تحول موازين القوى من البائع لصالح المشتري.
- إلغاء أهمية الموقع الجغرافي وعائق بعد المسافات.
- إمكانية الاتصال بين المؤسسات وزبائنهم على مدار اليوم والأسبوع بغض النظر عن اختلاف التوقيتات وأوقات العطل.
- إمكانية جمع وتخزين المعلومات وتحليلها على الزبون والمؤسسات بشكل سهل وبكلفة بسيطة جدا.
- بإمكان المرأة العربية التخلص من بعض الحرج عند التعامل مع البائعين في المحلات، فخدمات التجارة الإلكترونية تمكنها من تجاوز هذه المحددات وتشتري ما تريد خلال خمس دقائق وهي جالسة في بيتها.
- بإمكان رجال الأعمال الاستفادة من قوة تكنولوجيا المعلومات بمجرد فهم التعامل معها وليس عليهم أن يطوروا بأنفسهم هذه التكنولوجيات.

- بفضل التجارة الإلكترونية أصبح الخيال والإبداع مصدرا من مصادر رأس المال أكثر أهمية من رأس المال النقدي. وتأسيسا على ما تم ذكره وإضافة لما تقدم فإن التجارة الإلكترونية تحقق الخصائص التالية:
- العلاقة المباشرة بين طرفي العملية التجارية وإلغاء دور الوسيط بينهما، حيث يتم التلاقي بين طرفي العملية التجارية عن طريق شبكة الإنترنت، مما يخلق درجة عالية من التفاعل بينهما بغض النظر عن وجود الطرفين أو عدمه في نفس الوقت على الشبكة.

- عدم وجوب وجود وثائق ورقية متبادلة في إجراء وتنفيذ المعاملات، لأن جميع عمليات التفاعل تتم إلكترونياً.
- إمكانية التعامل مع أكثر من مصدر واحد في ذات الوقت، حيث يمكن لأي من الأطراف أن يقوم بإرسال رسالة إلكترونية إلى عدد غير محدود من المستقبلين في ذات الوقت، وبذلك تتوفر إمكانيات بلا حدود للتفاعل الجمعي أو المتوازي.
- إمكانية تنفيذ كل مكونات العملية التجارية بما فيها تسليم السلع غير المادية على الشبكة، وهذا ما لا تحققه أي وسيلة من وسائل الاتصالات السابقة للإنترنت.
- توفير في النفقات الإدارية ونفقات الاتصال، فالتجارة الإلكترونية تغني عن تخصيص جزء كبير من المال، وهي تقيم علاقات مستمرة بين البائعين والمشتريين وإتمام العمليات التسويقية بشكل مباشر للمستهلك.
- تكتسب التجارة الإلكترونية خاصية ذات أهمية متميزة لكل من المنتجين والمستهلكين في الدول النامية، حيث يمكن التغلب على الحواجز التقليدية للمسافات ونقص المعلومات في الفرص التصديرية.
- وتتطلب عملية الشراء من الإنترنت ما يأتي:
- حاسب شخصي ملائم لأغراض الاتصال بالإنترنت.
- مودم وخط هاتف للقيام بالاتصال مع مزود الخدمة عبر المودم.
- برمجيات خاصة بالموصلات للإنترنت مثل متصفحات الشبكة.
- حساب مع مقدم خدمة الوصول إلى الإنترنت.

II- واقع التجارة الإلكترونية في الجزائر في ظل استخدام وسائل الدفع الإلكتروني

II-1- واقع البنية التحتية الرقمية والمعلوماتية في الجزائر

II-1-1- عدد مستخدمي الإنترنت:

لا يمكن الحديث عن تطوير التجارة الإلكترونية في أي بلد ما لم تكن هناك بنية تحتية متطورة لتكنولوجيا المعلومات والاتصال.

الجدول رقم (01): يبين نسبة تطور استخدام الإنترنت في الجزائر

السنوات	عدد السكان	عدد المستفيدين	النسبة المئوية
2015	39 542 166	11 000 000	27,8 %
2016	40 000 000	15 000 000	37,3 %
2017	40 920 000	18 000 000	44 %
2018	41 660 000	21 000 000	50 %
2019	42 340 000	23 480 000	58 %
2020	44 230 000	26 350 000	59,6 %

المصدر: (بكيجل، 2021) نقلا عن:

<https://datareportal.com/digital-in-algeria>

II-1-2- الهاتف الثابت:

انسجاما مع التطورات التكنولوجية والاقتصادية الحاصلة في العالم، اتخذت في الجزائر قرارات من شأنها تشجيع الاقتصاد الرقمي وتطوير التجارة الإلكترونية عن طريق توفير شبكات الاتصالات الهاتفية الثابتة والنقالة.

الجدول رقم (02): عدد مشتركى الهاتف الثابت للفترة (2022/2015)

السنوات	عدد المشتركين
2015	3 692 880
2016	4 182 001
2017	4 051 360
2018	4 348 154
2019	4 616 310
2020	4 784 306
2021	5 097 059
2022	5 576 193

المصدر: مرصد سوق الهاتف الثابت في الجزائر (الموقع الإلكتروني لسلطة ضبط البريد والاتصالات الإلكترونية www.arpce.dz)

II-1-3- الهاتف النقال:

الجدول رقم (03): عدد مشتركى الهاتف النقال (الثلاثي الأول 2023)

المؤسسات	عدد المشتركين
اتصالات الجزائر للهاتف النقال	21 360 265
أبتيموم تيليكوم الجزائر	15 205 574
الوطنية للاتصالات الجزائر	12 742 924
مجموع المشتركين	49 308 763

المصدر: الموقع الإلكتروني لسلطة ضبط البريد والاتصالات الإلكترونية (<https://www.arpce.dz/ar/indic/mobile>)

II-2- شروط ممارسة التجارة الإلكترونية في الجزائر:

حدد القانون 18-05 شروط ممارسة التجارة الإلكترونية كما يلي: (الجريدة، 2018، صفحة 06)

- يخضع نشاط التجارة الإلكترونية للتسجيل في السجل التجاري أو في سجل الصناعات التقليدية والحرفية، حسب الحالة، ولنشر موقع إلكتروني أو صفحة إلكترونية على الإنترنت، مستضاف في الجزائر بامتداد com.dz.
- يجب أن يتوفر الموقع الإلكتروني للمورد الإلكتروني على وسائل تسمح بالتأكد من صحته.
- تنشأ بطاقة وطنية للموردين الإلكترونيين لدى المركز الوطني للسجل التجاري، تضم الموردين الإلكترونيين المسجلين في السجل التجاري، أو في سجل الصناعات التقليدية والحرفية.
- لا يمكن ممارسة نشاط التجارة الإلكترونية إلا بعد إيداع اسم النطاق لدى مصالح المركز الوطني للسجل التجاري.

- تنشر البطاقة الوطنية للموردين الإلكترونيين عن طريق الاتصالات الإلكترونية وتكون في متناول المستهلك الإلكتروني.
- إيداع اسم النطاق لدى مصالح المركز الوطني للسجل التجاري.
- يجب أن يتوفر الموقع الإلكتروني للمورد الإلكتروني على وسائل تسمح بالتأكد منه.

II-3- وسائل الدفع الإلكتروني في الجزائر:

- يوجد العديد من وسائل الدفع الإلكتروني في الجزائر، نذكر منها: (نافع و جميل، 2020، صفحة 07)
- بطاقة السحب ما بين البنوك la carte CIB: والتي بدأ العمل بها منذ 1997 عن طريق شبكة الخدمات الإلكترونية المصرفية بين البنوك، حيث يمكن للزبون حامل هذه البطاقة دفع ثمن المشتريات من السلع والخدمات عبر الشبكة التابعة للتجار.
 - البطاقات الدولية: حيث تتيح بعض البنوك العاملة بالجزائر بطاقات دولية تسمح بإجراء العمليات بالعملة الصعبة على الموزعات الآلية للأموال، ونقاط البيع الإلكترونية، مثل visa card، master card،...
 - البطاقة البريدية الذهبية: حيث يمكن لحاملها أن يجري مختلف العمليات بواسطتها، كسحب الأموال، دفع وتسديد قيمة المشتريات والخدمات مثل تسديد فاتورة الكهرباء وفاتورة الهاتف.

II-4- سبل تفعيل التجارة الإلكترونية في الجزائر:

- وذلك باتباع ما يلي: (نافع و جميل، 2020، الصفحات 7-8)
- دعوة إدارات وهيئات الاتصالات إلى تسهيل إدخال التجارة الإلكترونية على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية، من خلال تهيئة الشبكات اللازمة لها وإعداد التشريعات التي تنظمها.
 - إرساء قواعد تكوينية في الإعلام الآلي تدخل التجارة الإلكترونية ضمن البرامج التكوينية على كل المستويات.
 - فتح المنافسة في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات حتى تنخفض تكلفة استخدام الإنترنت وبالتالي المساهمة في انتشار الثقافة الإلكترونية بما فيها التجارة الإلكترونية.
 - التفكير في الإطار القانوني للتجارة الإلكترونية وإدخالها ضمن قواعد القانون التجاري، كتعديل قانون التجارة ليشمل بابا خاصا بالتجارة الإلكترونية وتعديل القانون المدني لينظم مسائل المعاملات الإلكترونية.
 - تخفيض الرسوم الجمركية على التكنولوجيا المعلوماتية المستوردة حتى تكون في متناول الفئات المختلفة للمجتمع بعد انخفاض تكلفة الحصول عليها.
 - تطوير أساليب الدفع الإلكتروني لدى مختلف المراكز الائتمانية وكذا اعتماد نظام الشبكات الإلكترونية المصرفية.
 - التفكير في قوانين حماية المستهلك وهذا تفاديا للتخوف من مخاطر التجارة الإلكترونية.

الجدول رقم (04): تطور مؤشرات التجارة الإلكترونية في الجزائر

السنوات	الرتبة عالميا	قمة المؤشر
2016	95	32,3%

38%	97	2017
36,3%	111	2018
38,2%	107	2019

المصدر: نافع زينب وجميل أحمد، مرجع سبق ذكره، ص: 08

II-5- تطور عمليات الدفع عبر ثنائيات الدفع الإلكتروني في الجزائر

يمكن لحاملي البطاقة الذهبية وكذا بطاقة ما بين البنوك من القيام بمشترياتهم من المنتجات والخدمات الكترونيا لدى المتعاملين المزودين بهذا الجهاز.

الجدول رقم (05): تطور عمليات الدفع عبر ثنائيات الدفع الإلكتروني في الجزائر من سنة 2016 إلى غاية ما بين 2021

السنوات	العدد الاجمالي لعمليات الدفع عبر ثنائيات الدفع الالكتروني	المبلغ الاجمالي الدفع عبر ثنائيات الدفع الالكتروني بالدينار الجزائري
2016	65 501	444 508 902.40
2017	122 694	861 775 368.90
2018	190 898	1 335 334 130.76
2019	274 624	1 916 994 721.11
2020	711 777	4 733 820 043.01
مارس 2021	199 452	1 332 511 279.19

المصدر : تم إعداد الجدول اعتمادا على: بكيحل الشريف، دور وسائل الدفع الإلكترونية في تنشيط وتفعيل التجارة الإلكترونية، 2021، نقلا عن الموقع الإلكتروني Giemonetique.dz

من خلال الجدول يتبين لنا ما يلي:

شهدت عمليات الدفع الإلكتروني في الجزائر ارتفاعا مستمرا منذ سنة 2016 إلى غاية سنة 2019، حيث بلغت 65501 عملية سنة 2016، واستمر هذا العدد في الارتفاع في السنوات التي تليها ليبلغ 274624 عملية سنة 2019.

بينما عرفت سنة 2020 ارتفاعا كبيرا حيث بلغت 711777 عملية إلكترونية، ويعود السبب الرئيسي إلى هذا الارتفاع إلى انتشار فيروس كورونا وتطبيقات الحجر الصحي.

أما المبالغ المالية الإجمالية الناتجة عن عمليات الدفع عبر هذا الجهاز فقد عرفت هي كذلك ارتفاعا مستمرا، حيث بلغ أكثر من 444.5 مليون دينار جزائري سنة 2016 وتلتها ارتفاعات كبيرة إذ بلغت في سنة 2020 مقدار 47 مليار دينار جزائري.

II-6- تطور عمليات الدفع عبر الإنترنت في الجزائر

منذ أكتوبر 2016 انطلق نظام الدفع عبر الانترنت في الجزائر، إذ أصبح كل من يحمل بطاقة ما بين البنوك (CIB) أو يحمل البطاقة الذهبية لبريد الجزائر (GOLD) قادرا على دفع قيمة الفواتير وكذا الخدمات عبر الإنترنت على المواقع الالكترونية المعتمدة.

ففي المرحلة الأولى تم فتح هذه الخدمة لفواتير المياه والغاز والكهرباء وشركات الهاتف الثابت والمتنقل وشركات التأمين، والنقل الجوي وبعض الإدارات.

الجدول رقم (06): يوضح تطور عمليات الدفع الإلكترونية عبر الإنترنت في الجزائر

السنوات القطاع	2016	2017	2018	2019	2020
الاتصالات	6536	87286	138495	141552	4210284
النقل	388	5677	871	6292	11350
التأمينات	51	2467	6439	8342	4845
الكهرباء/الماء الغاز	391	12414	29722	38806	85676
الخدمات الادارية	0	0	1455	2432	68395
خدمات أخرى	0	0	0	5056	213175
بيع المنتجات	0	0	0	0	235
مجموع العمليات	7366	107844	176982	202480	4593960
مبلغ العمليات	15009842.02	267993423.40	332592583.28	503870361.61	5423727074.80

المصدر : تم إعداد الجدول اعتمادا على: بكيحل الشريف، دور وسائل الدفع الإلكترونية في تنشيط وتفعيل التجارة الإلكترونية، 2021، نقلا عن الموقع الإلكتروني Gimonetique.dz

من خلال الجدول أعلاه يتبين ما يلي:

شهدت عمليات الدفع الإلكتروني عبر الإنترنت في الجزائر ارتفاعا مستمرا منذ سنة 2016 إلى غاية سنة 2019، حيث بلغت 7366 عملية سنة 2016 واستمرت في الصعود حتى وصلت إلى 202480 عملية سنة 2019، بينما عرفت هذه العمليات قفزة نوعية سنة 2020 وبلغت ما يقارب 4.6 مليون عملية، أي بزيادة تفوق 23 مرة مقارنة بالسنة التي سبقتها، وذلك تزامنا مع انتشار فيروس كورونا الذي أعطى دفعة قوية للتجارة الإلكترونية. سجلت أعلى نسبة من عمليات الدفع الإلكتروني سنة 2020 في قطاع الاتصالات والتي بلغت وحدها 4.6 مليون عملية ما نسبته 92% من إجمالي العمليات خلال هذه الفترة، والتي تتعلق بدفع فواتير الهاتف، تسديد الشركات للإنترنت، تعبئة رصيد الهاتف عبر الإنترنت،...

III- خاتمة

فرضت التحولات التي يشهدها العالم نتيجة التطور التكنولوجي على الجزائر ضرورة مسايرة هذه التحولات بكل ما لديها من إمكانيات، وفعلا فقد تدخل المشرع الجزائري مستجيبا لمتطلبات هذا التطور فأصدر تشريعا منظما للتجارة الإلكترونية وذلك بإصدار القانون 05/18 المحدد للقواعد العامة للتجارة الإلكترونية، قصد الإحاطة بمختلف الجوانب القانونية والتنظيمية لتطوير المبادلات الإلكترونية.

نتائج الدراسة

- تم من خلال هذه الدراسة التوصل إلى عدة نتائج موضحة كما يلي:
- هناك العديد من المواقع الإلكترونية على اختلاف اختصاصاتها لقيت اهتماما كبيرا من مستخدمي الإنترنت في الجزائر، تقدم خدمات متميزة في مجال البيع والتجارة والتسويق الإلكتروني.
 - الدفع الإلكتروني بالجزائر يسير نحو التطور والانتشار بالنظر لانتشار أجهزة الموزعات الآلية وإصدار العديد من البطاقات البنكية بمختلف الوكالات البنكية.
 - تشكو الجزائر من عدة نقائص في مجال تكنولوجيات المعلومات والاتصالات والتي تعيق مسار التجارة الإلكترونية والاستغلال الأمثل للبطاقات الإلكترونية.
 - لا يزال هناك نقص كبير في استغلال البطاقات البنكية للتعاملات التجارية والتحويلات المالية ما بين البنوك والمتعاملين.
 - يتطلب انتشار وسائل الدفع الإلكتروني مزيدا من الوقت لزيادة الثقة والوعي لدى المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين في المعاملات الإلكترونية.
 - لا تخلو وسائل الدفع الإلكترونية من بعض المخاطر التي تؤثر على انتشارها، كاختراق نظم شبكة الاتصالات والإنترنت.

الاقتراحات:

- بناء على النتائج المتوصل إليها يمكن تقديم الاقتراحات التالية:
- تعميم خدمات الدفع الإلكتروني بجميع المؤسسات التجارية والاقتصادية.
- إعطاء الأهمية البالغة لعملية تطوير نظم الاتصال وتكنولوجيا المعلومات واستغلال الإنترنت في مجال الخدمات والتجارة.
- تذليل الصعوبات أمام مستعملي البطاقات البنكية في مجال السحب والدفع الإلكتروني.
- نشر ثقافة التعاملات الإلكترونية والتسويق لمزايا استخدامات البطاقات الإلكترونية.

قائمة المراجع

- الجريدة ١، (2018). القانون 05-18 يتعلق بالتجارة الإلكترونية. 06 .
- باسمة ، ع . (2012). التجارة الإلكترونية :مفهومها ومزاياها وموقع البلدان العربية منها .مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية. 216-217، (32)
- بركات ، ع & ، طيبي ، ح . (2019). وسائل الدفع الإلكترونية ودورها في تفعيل التجارة الإلكترونية .مجلة القانون والتنمية المحلية. 128، (01(02) ،
- بكيحل ، ١ . (2021). دور وسائل الدفع الإلكترونية في تنشيط وتفعيل التجارة الإلكترونية . جامعة وهران . 2.
- حجاز بيومي ، ع . (2002). مقدمة في التجارة الإلكترونية العربية . (éd. 01)الإسكندرية ،مصر :دار الفكر الجامعي.
- زربوط ، آ . (2019). دور وسائل الدفع الإلكتروني في تفعيل التجارة الإلكترونية —مع الإشارة إلى تجربة الجزائر .مجلة آراء للدراسات الاقتصادية والإدارية. 53، (01(01) ،
- عامر ، م . (2013). الشيك الإلكتروني .الأردن :دار الجنان للنشر والتوزيع.
- غسان ، ف . (2012). طرائق السداد الإلكتروني وأهميتها في تسوية الدفعات بين الأطراف المتبادلة .مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية. 577، (28(01) ،

- محرز, ن &., صيد, م. (2010). نظام الدفع الإلكتروني ودوره في تفعيل التجارة الإلكترونية مع الإشارة لحالة الجزائر .
مجلة الاقتصاد الجديد. 270, (02)
- نافع, ز &., جميل, أ. (2020). التجارة الإلكترونية في الجزائر : طموحات كبيرة وإنجازات متواضعة. مجلة دراسات في
الاقتصاد وإدارة الأعمال. 07, (06), 03
- هادف, ح. (2014). نجاح وسائل الدفع الإلكتروني والتحول الجوهرى إلى عمليات التفاعل مع التجارة الإلكترونية :
استعراض لتجارب بعض الدول الأوروبية. مجلة البحوث والدراسات العلمية. 270, (02), 08